لتوريد وصيانة مضخات انتاج النفط الثقيل

«المقاولات البحرية» توقع عقد مع «نفط الكويت» بـ 35 مليون دينار

أعلنت شركة المقاولات والخدمات البحرية عن حصولها على عقد ترسية من شركة نفط الكويت ضمن ٣ شركات وذلك لصيانة وتزويد وتركيب مضخات الرفع الاصطناعي لحقول شمال الكويت لاستخراج النفط الثقيل.

وبهذه المناسبة قال رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لشركة المقاولات والخدمات البحرية المهندس علي دغيم الشمري إن فوز الشركة بهذا العقد يأتي في إطار إستراتيجية شركة نفط الكويت لتعزيز الإنتاج من النفط الثقيل.

واوضح الشمري أن شركة المقاولات والخدمات البحرية التي يعود تاسيسها إلى عام 1973 في القطاع النفطي تعد احد الملاك للشركة الكويتية للحفريات بنسبة 51% ومؤسسة البترول الكويتية بنسبة 49% وحفاراتنا تستحوذ على نسبة كبيرة من حجم الاعمال و ايضا تعمل الشركة مع شركاتها التابعة مع العديد من الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية.

وأضاف في تصريح صحفي عقب توقيع عقد الترسية مع شركة نفط الكويت أن شركة المقاولات والخدمات البحرية لن تالوا جهدا في تحقيق طموحات شركة نفط الكويت لقطف ثمار ونتائج هذا المشروع والذي يعكس مساعيها لرفع معدلات الإنتاج وفق خططها واستراتيجياتها الهادفة لتعزيز قدراتها الإنتاجية.

مشاريع الرفع الاصطناعي

وأوضح الشمري انه يعمل لاستكمال رؤية وخطط القيادات السابقة بالشركة، ولاسيما للتوسع في مشاريع الرفع الاصطناعي لتنافس بجودة أعمالها مثيلاتها في السوق مشيرا إلي أن الشركة دخلت في منافسة مع 9 شركات وحصلت علي المركز الثاني ضمن ال 3 شركات التي قدمت اقل الأسعار ،مشيدا بالشفافية والصراحة التي قدمتها "نفط الكويت" للبيانات والمعلومات المتعلقة بالمشروع وهو الأمر الذي ساهم في الحصول على عقد المشروع .

وذكر ان توقيع عقد الاتفاق لتنفيذ المشروع يضع على عاتقه مسئولية الإيفاء بالالتزام لتلبية متطلبات استراتيجية مؤسسة البترول 2030 المقررة على شركة نفط الكويت لإنتاج 120 الف برميل من النفط الثقيل وهو ما يتطلب جهد كبير للرفع الاصطناعي ونحن مستعدين لتنفيذ اعمال المشروع المكلفين بها.

خلق فرص وظيفية

ولفت الشمري إلي أن شركة المقاولات والخدمات البحرية لا تنظر للعقود التي تنفذها على أنها مجرد مقاول بقدر ما تحرص على ان تعمل مع شركة نفط الكويت على انهم فريق واحد ومتعاون وبما يخدم تطلعات الشركة لخلق فرص توظيف الشباب و الشابات الكويتين كونها شركة كويتية تحرص على تحقيق النجاح المستمر وفق أسس نظرية وفنية ذات بعد إستراتيجي متكامل يلبي طموحات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة والزميلة.

وقال نحن نعمل مع شركة نفط الكويت والشركات الأخرى الزميلة ونركز دائما على تأهيل الشباب الكويتي للعمل في هذا الميدان، مشيرا الى ان الشركة في طور التوسع في قطاعات مساندة.

وذكر أيضا ان الشركة ماضية في التوسع باعمالها بفضل دعم مجلس الادارة والملاك لاغتنام الفرص في ضوء الشفافية والمصداقية التي نضعها شعار لنا على صعيد كافة المشاريع والأنشطة التي تعمل بها شركاتنا.

و اختتم الشمري حديثه بالشكر لشركة نفط الكويت على إتاحة الفرصة للعمل على انجاز هذا العقد وعلى دعمهم اللامحدود.

مضاعفة الإنتاج

ومن جانبه أكد نائب الرئيس التنفيذي للحفر والتكنولوجيا في شركة نفط الكويت المهندس احمد جابر العيدان ،أن اعمال استخراج النفط الثقيل يتطلب جهودا كبيرة واعمال فنية وأجهزة ومعدات وخبرات يترتب عليها تكليف شركات متخصصة وذات كفاءة عالية للوصول إلي معدلات الإنتاج المطلوبة .

واضاف العيدان في تصريحات عقب التوقيع ان استخراج النفط الثقيل يتطلب مكامن ومعدات خاصة رغم انه يأتي من أعماق قريبة إلا انه يتطلب أحجام مختلفة من المضخات والبامبات وذلك لتحسين استخراجه بما يلبي احتياجات الأسواق الخارجية ،مبينا ان هناك اعمال تتعلق بالحفر واخري لتخفيف لزوجة النفط لتسهيل رفع وسحب المنتج وغيرها من الأعمال الفنية اللازمة لاستخراج النفط الثقيل.

35.2 مليون دينار

وحول مدة المشروع والتكلفة قال العيدان تبلغ تكلفة المشروع 35.2 مليون دينار بما يعادل نحو105 مليون دولار بمدة إنجاز للتعاقد 7 سنوات وقد تم ترسية العقد علي ٣ شركات من بينها شركة المقاولات والخدمات البحرية وهي واحدة من الشركات التي ستعمل على توريد وصيانة وتركيب المضخات والبامبات المتعلقة بالمشروع بالتعاون مع الشركات الأخري التي فازت بالعقد .

واعرب العيدات عن تمنياته للمقاولات البحرية والشركات التي ستنفذ المشروع كل التوفيق وفق الضوابط والشروط المقررة للتنفيذ خلال البرنامج الزمني المتعاقد عليه مع "نفط الكويت" والتي بدورها تستهدف ضمن استراتيجتها رفع ومضاعفة حجم الإنتاج الحالي والمبالغ 60 الف برميل يوميا إلي 120 الف برميل وفق إستراتيجية 2030.

وأفاد بأن شركة نفط الكويت مستمرة في تطبيق أطر الإنتاج بأفضل المواصفات العالمية وذلك في ضوء تطوير عملياتها وخططها التي تعتمد علي تعزيز الإنتاج بأفضل عناصر الجودة.

علي الشمري واحمد العيدان عقب توقيع العقد

لقطة جماعية عقب توقيع عقد المشروع

الشمري: نحرص على تنفيذ أعمال المشروع بروح الفريق الواحد ونركز على خلق فرص لتوظيف الكويتيين

العيدان : إستراتيجية نفط الكويت مضاعفة إنتاج النفط الثقيل إلى 120 الف برميل بحلول 2030

بهدف تمكين النساء والشباب في الاقتصادات الناشئة

«كيونت» تطلق برنامج التثقيف المالي «FinGreen»

تمكنت شركة البيع المباشر الرائدة القائمة على التجارة الالكترونية "كيونت" من إطلاق "FinGreen"، برنامجها المتميز للتثقيف المالية، الذي يستهدف تطوير عادات مالية صحية من خلال التثقيف والتدريب في المجتمعات الأشد ضعفاً، لا سيما بين فئة الشباب، من أجل تمكين النساء واليافعين في الاقتصادات الناشئة.

وتقوم "كيونت" في البداية بتنفيذ المشروع النموذجي لبرنامج "FinGreen" في بلدين هما تركيا ونيجيريا، مع خطط لتوسيع نطاقه في المرحلة المقبلة إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط.

وتشكل تنمية المعرفة والمهارات والعادات المالية السليمة مُنطلقات هامة في رحلة الشباب نحو تحقيق الاستقلالية والشمول. ووفقاً لـ"منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"، يعد التثقيف المالي عنصراً أساسياً لضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي، خاصة بين أوساط الشباب في الاقتصادات النامية. ويأتي برنامج FinGreen""، الذي وُضعت فكرته في العام 2021، متوافقاً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأجندة عمل أديس أبابا بشأن توفير المهارات الملائمة والتدريب الإنمائي المناسب للجميع، وخاصة فئة الشباب والسيدات وأولئك الطامحين في أن يصبحوا رواد أعمال. وسيضطلع البرنامج بدور محوري في دعم المجتمعات المهمشة ضمن الاقتصادات الناشئة، والحدّ من مستوى الفقر من خلال بناء القدرات ورفد المشاركين بالمعرفة المالية الأساسية ليتمكنوا من اتخاذ قرارات أكثر استنارة في حياتهم اليومية.

ويهدف برنامج Fi–Green"" إلى معالجة التحديات التي تواجه الشباب البالغين على صعيد الدراية والخبرة المالية من خلال إكسابهم المعرفة المناسبة والثقة لاتخاذ قرارات واعية في إدارة الخدمات المالية بشكل فعّال بالاعتماد على الركائز الثلاث التالية:

• التقييم – تم تصميم المنهجية الأولى لبرنامج FinGreen"" لتثقيف المجتمعات في مجال الخبرة المالية من الصفر. حيث يتعاون البرنامج مع خبراء وشركاء محليين من أجل تقييم وتحديد الفئات المستهدفة وأماكن تواجدها وأفضل السبل لتنفيذ دورات تدريبية. وسيجري البرنامج أيضاً استبيانات على امتداد فترة تنفيذه من أجل تقييم مستوى فاعلية وكفاءة التدريب، إلى جانب معالجة أي مشكلات أخرى قد تطرأ في المستقبل.

• التدريب – ينقسم التدريب إلى جلسات قصيرة تُجرى حضورياً أو عبر الانترنت، حيث يتم التشجيع إلى حد كبير على إجراء محادثات فيما بين النظراء، وهذا أمر هام للغاية خاصة بالنسبة للشباب البالغين، لا سيما الذين ينحدرون من خلفيات محرومة اقتصادياً، وقد يفتقرون للموارد اللازمة لإتمام برامج أطول مدة. ويجري التحقق بدقة من كفاءة مدرّبي FinGreen"" بالاستناد إلى مؤهلاتهم وأساليبهم التدريسية.

• الدعم – من الجوانب الفريدة لـ FinGreen"" التزامه التام ببناء برنامج مستدام، ليكون بمثابة أساس لتحفيز الفضول وتقدير الذات والارتقاء بالمهارات التواصلية من خلال التعليم. حيث يتم تشجيع المشاركين على أن يصبحوا بمثابة نقاط مرجعية لنظرائهم ومجتمعاتهم فيما يتعلق بمواضيع التثقيف المالي، بما يسهم في خلق أثر مضاعف يسهّل الوصول إلى المعرفة المالية ويعزّز تأثيرها طويل الأمد على المجتمع.

ويعد الإلمام بالشؤون المالية من المحركات الرئيسية للأهداف الإنمائية في المجتمع الحديث. وفي إطار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يعتبر مفهوم التثقيف المالي واكتساب معرفة مالية مترابطا مع أهداف متعددة، كالحصول على عمل لائق وتحقيق النمو الاقتصادي (هدف التنمية المستدامة رقم 8)، والحدّ من انعدام المساواة (هدف التنمية المستدامة رقم 10). كما يضطلع هذا المفهوم أيضاً بدور محوري في دعم النمو الاقتصادي الإجمالي وتشجيع الحكومات والمؤسسات والمجتمعات على بلوغ أهداف تنموية أوسع نطاقاً، كتدعيم ركائز أمن اجتماعي قوي وتوفير فرص متساوية للجميع، بصرف النظر عن الخلفية الديموغرافية.

النهوض بمستوى إلمام النساء بالشأن المالي

عقد "FinGreen" جلسته التدريبية الأولى عبر الانترنت في تركيا في شهر مايو، والتي شهدت انضمام 45 سيدة من مختلف فئات وشرائح المجتمع – لا سيما اللواتي يعشن في ظروف مادية صعبة – وذلك لتعلّم طرق إدارة الميزانية، ومهارات الاستثمار الأساسية، وكيفية إدارة شؤونهن المالية الشخصية بطريقة مسؤولة.

وسيواصل برنامج "Fi–Green" في تركيا تركيزه على رفد النساء والشباب بالمعارف والمهارات المالية الأساسية من خلال ورش التدريب عبر الانترنت ومقاطع الفيديو القصيرة.

في نيجيريا، سيُطلق برنامج "FinGreen" فعالياته بالشراكة مع "فاينانشال ليتراسي فور اول" (FLFA)، وهي منظمة غير ربحية توفر ورش عمل تدريبية ميدانية حول الإدارة المالية للطلبة والشباب البالغين في المجتمعات المحرومة، حيث ستسهم هذه المبادرة في إكساب الحضور مهارات هامة في الإدارة المالية والترويج للسلوك المسؤول بين أوساط الشباب النيجيري – والتي تعتبر من الممكنات الأساسية لعيش حياة مستقرة، مثمرة ومرضية.

نصرة مبدأ الشمولية المالية

إضافة إلى ما سبق، يعالج برنامج "FinGreen" عقبات مالية شائعة تواجه روّاد الأعمال الشباب والنساء، الذين يتطلعون للمشاركة في الطفرة العالمية للتجارة الالكترونية. حيث يسعى البرنامج لتوعية تلك المجتمعات حول المخاطر المالية في عالم رقمي قائم على التكنولوجيا على نحو متزايد. وتعتبر هذه القضية وثيقة الصلة بالمرحلة الراهنة بصفة خاصة نظراً لارتفاع المعاملات الالكترونية العالمية بنسبة 10 % خلال العام الماضي في ضوء تسريع جائحة كورونا وتيرة الطلب على عمليات الشراء الرقمية.

وبهذه المناسبة، تقول "مالو كالوزا"، المديرة التنفيذية لدى "كيونت": "الإلمام المالي مهارة رئيسية للأفراد، خاصة فئة الشباب. فارتفاع معدلات انتشار الهواتف المحمولة والتبني المبكر للخدمات التكنولوجية يعني أن جيل الشباب من المرجح أن يكون منكشفاً على مزيد من المنتجات المالية مقارنة بآبائهم. حيث تتوفر لجيل الشباب إمكانية الوصول إلى التسهيلات المصرفية، ومنصات سداد المدفوعات والخدمات المالية في سن أبكر. ومن شأن تطوير مهارات الشباب ورفدهم بالمعلومات المالية المناسبة أن يمنحهم الأدوات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات صائبة ومستنيرة فيما يتعلق بشؤونهم المالية، كإدارة حسابات التوفير الخاصة بهم أو التخطيط لميزانياتهم بشكل مسؤول".

وتابعت قائلة: "بصفتنا شركة تركز على تطوير قدرات رواد أعمال الشركات متناهية الصغر، فنحن ندرك أن الاستقلال المالي يبدأ مع التعليم والشمول. ومن خلال برنامج "FinGreen" الخاص بنا، نسعى إلى مساعدة الشباب والنساء على تعلّم المهارات والعادات والمواقف لاتخاذ قرارات مالية صائبة، سواء على شبكة الانترنت أو خارجها".

وتم إطلاق برنامج "Fi–Green" في نيجيريا خلال شهر يوليو. وتخطط "كيونت" لتوسيع نطاق البرنامج إلى أقاليم أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط في مرحلته المقبلة.

"كيونت" تطلق برنامج "FinGreen"

خلال شهر يوليو الماضي

حجم تداولات سوق العراق للأوراق المالية 67 في المئة

سوق العراق للأوراق المالية

ساهمت الاحداث السياسية في العراق مع تعثر تشكيل الحكومة بعد أربعة أشهر من الانتخابات البرلمانية تحديًا لسوق الأسهم في السوق المالي العراقي ، حيث انخفضت أحجام التداول بنسبة ٪67 لشهر يوليو.

وبحسب توغبا تان كاراكايا ، المحلل في قسم الأبحاث في شركة ربيع للأوراق المالية: " مع إجازة عيد الأضحى و الأزمة السياسية الحالية ، والاحتجاجات في العراق ، فلا عجب أن نشهد ضعف في أحجام التداول ، حيث ينتظر المستثمرون ليروا ماذا ستؤول اليها هذه التراكمات والحل في نهاية المطاف، قد يستغرق الأمر لبضعة أسابيع قادمة لمعرفة الاتجاه الذي يسير فيه العراق. وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة ، فقد شهدنا زيادة في تداول الأجانب بلغت ٪16.6 في تموز (يوليو) مقارنة بالشهر السابق ".

وتشير الأرقام إلى أن ٪35.5 من حجم التداول كان مرتبطا بقطاع البنوك ، يليه قطاع الاتصالات بنسبة ٪18.7 ، ثم قطاع الصناعة بنسبة ٪17.0 من إجمالي التداولات.